

Distr.  
GENERAL

A/47/653  
S/24793  
10 November 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة  
الدورة السابعة والأربعون  
البند ١٤٣ من جدول الأعمال  
الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢  
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى  
الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (A/47/652-S/24792) ، أشرف بأن أرفق طي هذه الرسالة "الإعلان الصادر عن لجنة وزراء مجلس أوروبا بشأن النزاع في يوغوسلافيا ، سابقاً ، الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري الاستثنائي للجنة الوزراء المعقود في ستراسبورغ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ برئاسة سعادة حكمت سيتين وزير خارجية جمهورية تركيا بصفته الرئيس الحالي للجنة وزراء مجلس أوروبا .

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٤٣ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) مصطفى أكسين  
السفير  
الممثل الدائم

المرفق

إعلان بشأن الحالة في يوغوسلافيا سابقا

- ١ - تعرب لجنة وزراء مجلس أوروبا عن عميق قلقها بشأن المأساة الإنسانية الوشيكة التي تنذر بأن تعم يوغوسلافيا ، سابقا ، مع اقتراب فصل الشتاء .
- ٢ - وتعتبر اللجنة أن المعاناة المتزايدة على الدوام قد اتسع نطاقها ، مما يوجب اتخاذ إجراء فوري وحاسم من جانب المجتمع الدولي ، وتؤكد على الحاجة الماسة إلى ضمان إيجاد مناطق آمنة للاجئين وتقديم الإغاثة الطارئة والمأوى لهم .
- ٣ - وتدين لجنة الوزراء اللجوء عموما وباستمرار إلى العنف والانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تسببت في هذه المعاناة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل وتشكل في الوقت الراهن العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل تقديم المساعدة التي لا يمكن الاستغناء عنها .
- ٤ - وتشير لجنة الوزراء إلى إعلانها المتعلق بالنزاع في يوغوسلافيا ، سابقا ، المعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في اسطنبول والذي جاء فيه أن اللجنة :
  - أدانت ممارسة "التطهير العرقي" ؛
  - وأعلنت أنها لن تعترف بأي وضع ينشأ عن سياسة "الأمر الواقع" ؛
  - وأعربت عن قلقها البالغ بشأن ازدياد خطورة امتداد القتال إلى جمهوريات وأقاليم أخرى ؛
  - وأصرت على الإيقاف الفوري للطرد والإبعاد القسريين ومحاولات تغيير التكوين العرقي للمناطق عنوة والاحتجاز غير القانوني ، وعلى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه .
- ٥ - إن لجنة الوزراء
- تساند جهود الأمين العام للأمم المتحدة وجهود مجلس الأمن الرامية إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بإنفاذ الامتثال لقرارات مجلس الأمن ؛

- وتشير إلى الضرورة القصوى لأن تحترم جميع الأطراف سائر الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في مؤتمر لندن في آب/اغسطس الماضي :
- وتعرب عن دعمها الراسخ للإجراء الذي اتخذته مؤتمر جنيف . وتشير إلى مساندتها للإبقاء على دولة البوسنة وعلى حدودها الراهنة ، وإلى الحاجة إلى توصل الأطراف الثلاثة (الصربيين ، والكرواتيين ، والمسلمين) إلى اتفاق ، وإلى مساندتها لمشروع دستور البوسنة والهرسك القائم على المبادئ الديمقراطية ، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات .
- ٦ - وفي إطار العمل الجاري ، وفي ضوء التقرير المقدم من الأمين العام عن المحادثات التي أجريت مع الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية لمؤتمر جنيف ، اللورد أوين والسيد سايروس فانس ، وبعد إجراء اتصالات مع رئيس المحكمة الأوروبية ورئيس لجنة حقوق الإنسان ، ترحب اللجنة بفكرة إنشاء ، في إطار دستور البوسنة والهرسك ، هيئة قضائية لمراقبة حقوق الإنسان بمشاركة مجلس أوروبا . وتوعز لجنة الوزراء إلى ممثلها بالنظر على سبيل الاستعجال في الجوانب السياسية والقانونية لتنفيذ ذلك المقترح في إطار مؤتمر جنيف .
- ٧ - وتعيد اللجنة ، في الختام ، تأكيد دعمها للجهود التي يبذلها كل من الدول الأعضاء ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ميدان المساعدة الإنسانية لحماية المشردين واللاجئين وتطلب من صندوق التنمية الاجتماعية التابع لمجلس أوروبا أن يدرس جميع إمكانيات العمل في هذا المجال .

-----